https://doi.org/10.61353/ma.0200203

تحولات القوة وأثرها في تغيير النظام الدولي والتوازنات العالمية (الجيوسياسية, الجيواقتصادية, التكنوعسكرية)

م.د ياسين هادي ثجيل
جامعة الامام جعفر الصادق(ع)
yassinhadi957@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2024/ 12/1 تاريخ ارجاع البحث 2024/12/23 تاريخ قبول البحث 2025/1/9

إن الاستراتيجي الشامل بعد الحرب العالمية الثانية مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق التوازن الاستراتيجي وبعد أناة وحسن تدبر وصبر ستراتيجي تمكنت من تفكيك كتلة الاتحاد السوفيتي والتفوق الذي كسبته، كما تمكنت في منع ظهور منافسين لها وكسب أكبر عدد من الدول الى جانبها لضبط حركة التوازنات الجيوستراتيجية لتحقيق اهدافها والحفاظ على مصالحها وأمنها عبر استخدامها لكافة آليات القوة بما فيها الناعمة والصلبة والذكية. إن التوازن الجيوستراتيجي مبني على افتراض أنه لا توجد علاقات دولية محددة دائمة وإنما مستمرة التغيير مدفوعة بذلك باعتبارات القوة والسعي الى زيادة استثمار الإمكانيات والقدرات وتحقيق الأمن والمصالح.

الكلمات المفتاحية: القوة، النظام الدولي، التوازن العالمي، الاستراتيجية، القوى العظمى.

The comprehensive strategic performance after World War II enabled the United States of America to achieve strategic balance and after patience, good planning and strategic patience it was able to dismantle the Soviet Union bloc and the superiority it gained, and it was also able to prevent the emergence of competitors and gain the largest number of countries to its side to control the movement of geostrategic balances to achieve its goals and preserve its interests and security through its use of all mechanisms of power, including soft, hard and smart. Geostrategic balance is based on the assumption that there are no specific permanent international relations, but rather continuous change driven by considerations of power and the pursuit of increasing investment in capabilities and capacities and achieving security and interests.

Keywords: Power, International System, Global Balance, Strategy, Great Powers.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدّمة

أولاً/ موضوع البحث:

إن طبيعة التوازنات الجيوستراتيجية في العلاقات الدولية طبيعة متحركة تتصف بالديناميكية والمرونة والتطور وهذه الصفات متأتية من ترقب وتنافس وحدات النظام الدولي الفاعلة للحفاظ على أوضاعها ومصالحها وإن مقياس فعاليتها يعتمد على ما لديها من قدرات وإمكانيات وقابليات على استخدامها للتنافس أو الردع أو الحرب وإذا ما تغيرت هذه القدرات والإمكانيات بشكل كبير لدى طرف في النظام سعت الأطراف الأخرى الى اعادة التوازن عبر اتخاذها ستراتيجيات ووسائل جديدة تتماهى مع الوضع المتغير الجديد والتحولات الدولية الحاصلة، وليس هناك من ضابط للبيئة الدولية إلاّ منطق التنافس والصراع الذي يؤدي بدوره إلى استراتيجيات نفور وتوتر وعدم استقرار إقليمي ودولي.

إن تحقيق المصالح والمحافظة عليها و تأسيس الحدود ومكتسبات الدولة مرهون بامتلاك وسائل وآليات القوة والسعي الدائم لتنظيم مصادرها وتطوير وسائلها والياتها. وان الأحداث الجيوستراتيجية الكبيرة التي حدثت مع نهاية القرن العشرين المنصرم وبداية القرن الحادي والعشرين متمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ووقوع لأحداث الحادي عشر من أيلول 2001 أفرزت متغيرات جيوسياسية وجيو اقتصادية وعسكرية كثيرة ولتشابك مصالح الدول تغيرت خرائط الصراع مما خلق نسقا جديدا في التوازنات العالمية والنظام الدولي فهناك من تقدم وصعد وهناك من تذيل وانتكس وانحسر تأثيره إقليميًا ودوليًا بحسب النظام الدولي، كما أن تحولات القوة التي تؤدي إلى صعود الدول وانتكاسها تنعكس على طبقة التوازنات الجديدة وتقف وراء ذلك المتغيرات من الدول واختلاف المصالح إقليميا ومحليًا، وهذا يدعو إلى بذل الجهود الدولية وتسخير الموارد لمواجهتها، كما يحدث للبيئة وطبقة الأوزون، أو كما حدث للعالم من جائحة كورونا.

ثانيا/ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عدة جوانب أهمها ما يشهده النظام العالمي من تغيرات كبرى وما يتبعها من اختلالات جيواستراتيجية بسبب تنافس القوى العالمية على تحقيق مصالحها وتعظيم اقتصادياتها مما يسبب ارتداداً على تفاعلات وحدات النظام الدولي.

كما إن أهميته تنبع من حالات الاستقطاب العالمي المتجهة نحو تشكيل شراكات دولية، أو إقليمية بين دول العالم في المجالات الجيوستراتيجية والجيواقتصادية وهذا ما يتطلب التعاضد الدولي او الإقليمي لإنتاج ذراع قوة متطور وفاعل لحماية مصالح الدول متمثلا بالذراع التكنوعسكرية المتطورة ليبني توازنات استراتيجية عالمية مستقرة مستقبلا.

ثالثا/ أهداف البحث:

يسعى البحث إلى بيان الدور الاستراتيجي للقوى الفاعلة في النظام العالمي وأثره بالتحكم في التوازنات الدولية بأسسه الثلاث الجيوستراتيجية والجيواقتصادية والتكنوعسكرية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0200203

رابعا/ إشكالية البحث:

بُنيت إشكالية البحث على واقع العلاقات الدولية المعاصر وديناميكيتها السريعة لتحقيق المصالح أو الهيمنة على النظام الدولي الذي يشهد تغييرا وتحولا في الجيواستراتيجية معتمدا على تنامي القدرات وأداء القوى العالمية الصاعدة، إذ إنها بدأت تُقلق الولايات المتحدة في فرض إرادتها وانتشار نفوذها المؤثر في دفع حركة التوازنات تحقيقا لمصالحها.

خامسا/ فرضية البحث:

تتجسد فرضية البحث في أن طبيعة التوازنات الجيواستراتيجية في العلاقات الدولية تعتمد على ثلاثة متغيرات أولهما المتغير الجيواستراتيجي، وثانيهما المتغيير الجيواقتصادي وثالثهما المتغير التكنوعسكري وحركة هذه المتغيرات تدفع التوازنات العالمية في النظام الدولي للاتزان والتعادل، أو الاختلال، فمثلا إن الاستراتيجية الأمريكية مندفعة للسيطرة والتحكم في التوازنات الجيواستراتيجية أدى ذلك الاندفاع وغيره من الأسباب الى ظهور قوى افراد ودول متنوعة اخرى قد لا تساويها ولكن منافسة لها سبب انحساراً لها في نفوذها العالمي مستغلة نقاط ضعفها بسبب ادائها الاستراتيجي وفرض اهدافها الواسعة حقق ذلك موطأ قدم لأن تأخذ زمام المبادرة دول كبيرة منافسة أخرى كالصين وروسيا والهند فضلاً عن الدول الأوربية وإن كانت مؤيدة لها وقد لا تذهب بعيد ان قلنا أن للشركات متعددة الجنسيات والأفراد والمنظمات الأممية والمالية والنقدية نصيب قل أو كثر في تحولات القوة والتأثير على النظام الدولي والتوازنات العالمية.

سادسا/ مناهج البحث:

تم اعتماد المنهج الاستنباطي الذي يتناسب مع موضوع البحث، إذ أنه يساعد في ملاحظة ووصف التغيرات الحاصلة تحولات القوة بمختلف أشكالها ومجالاتها الجيوسياسية، الجيواقتصادية، التكنوعسكرية، وتحليل وتقييم تأثيراتها في النظام الدولي والتوازنات العالمية.

سابعا/ هيكلية البحث:

بما أن للمتغيرات الجيوستراتيجية أثر كبير على التوازنات العالمية بأشكال مختلفة ومتداخلة لتعطي نتائج رافعة أو خافضة، لذا فقد تم تقسيم هذا البحث على ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول التحولات الجيوسياسية، وتناول المحور الثاني التحولات الجيواقتصادية، فيما تناول المحور الثالث التحولات التكنوعسكرية.

المحور الأول: التحولات الجيوسياسية

إن نهاية الحرب الباردة وأحداث ايلول مهدت السبيل إلى طرح مشروع نظام أحادي القطبية، وبذلك فإن القاعدة التي تضمنت العلاقات الدولية السابقة هي غيرها التي تحكم العلاقات الدولية الحالية ولغرض أن يكتمل الانتقال إلى النظام الجديد يجب توافر مقومات ذلك لبناء توازنات عالمية جديدة في بيئة دولية غير مستقرة نشهد عدد من المتغيرات الجيوسياسية ومن أهمها [1]:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

1-ازمة سيادة الدولة

إن سيادة الدولة تعاني من تراجع عن أداء أهم أدوارها وهو توفير الأمن واحتكار العنف وفقا للقانون لبروز لاعبين ازداد عددهم وتضاعف تأثيرهم في النظام وهؤلاء اللاعبون مجموعة غير متجانسة لا في الأهداف ولا في الوسائل يشملون الشركات متعددة الجنسية والفاعلون من غير الدول والمؤسسات الدينية والشركات الأمنية والعسكرية وجماعات الضغط عبر الدول ووسائل الإعلام وقد تتسع القائمة لأشباههم لتأكل السيادة وتعرضها للخلل والاضطراب [2].

ويذكر أن الفيلسوف الإنكليزي الكبير توماس هوبز الذي يعد أنه أول وأكبر فيلسوف مادي وسياسي عبقري يتميز بأصالة أفكاره الذي أكد على وجوب تخلي الفرد عن حريته لمصلحة الدولة مقابل أن يحصل على الأمن والحماية على المستويين الداخلي والخارجي. لقد تأكل هذا المبدأ وأصبح غير فاعل بسبب تداخل الدول فيما بينها حتى في الشؤون الداخلية لاسيما تدخل الدول الكبيرة في شؤون الدول الصغيرة بحجج كثيرة أهمها حماية حقوق الإنسان ومحاسبة المقصرين فضلا عن ظاهرة الإرهاب الدولي والحرب على هذه الظاهرة إذ تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث أيلول 2001 وأجبرت العديد من الدول على التنازل عن سيادتها وإذعانها مرغمة للتدخل في شؤنها الداخلية [3].

وقد يعزى تراجع الدول وتخليها عن المفهوم القومي التقليدي إلى انعكاسات ظاهرة العولمة وخضوعها للمنطق الجديد والمصالح المشتركة المتشابكة ما بين الدول، إذ إن العولمة تستوجب قدرًا كبيرًا من اللامركزية دعا المفكر الاستراتيجي الياباني كينتشي اوهماي إلى إحلال ما اسماه بالدول الإقليمية محل الدول القومية وقد تنامت مع الوضع الجديد ظاهرة الاعتماد المتبادل **Interdependence** مما جعل الحدود الإقليمية غير ذات معنى ولا تعد حاجزا أمام التفاعلات الدولية الجديدة مما انتج مصطلحًا سياسيًا مختلفًا يعرف بسياسات الترابط **Linkage Politics** [4]

إن وراء تراجع الدول عن أدوارها أسباب كثيرة من أهمها:

أ-اختفاء الشرعية بسبب تدخل المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية [5] كمنظمة الأمم المتحدة وجميع أجهزتها الفرعية كمجلس الأمن، أو الاتحاد الأوربي وغيرها. وإن هذه المنظمات اكتسبت أهمية أكثر مما هي عليه لتصبح كيانات أممية فوق قومية لها استقلاليتها ولها رؤوس أموال عالمية وتتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية وان كانت تعمل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويذكر أنها لها تمثيل دبلوماسي خاص ويضطلع مفوضو الأمم المتحدة في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات ولها قرارات مهمة في مجال حماية حقوق الإنسان التي كثيرًا ما استغلت هذه المسألة في مشروعية تدخل الولايات في الشؤون الداخلية للدول التي تسير خارج ركبها أو تعتقدها معادية لمصالحها أو تؤثر على أمن الكيان الصهيوني.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ب–هناك بعض الكيانات دون الدولية **Sub State** تتصدى إلى مهام كبيرة في مجال العلاقات الدولية على نحو يتجاوز دور الدول المركزية وكما يحدث في مقاطعات كندية وأمريكية إذ ترسل هذه المقاطعات مبعوثيها الى الدول الكبرى والاتحاد الأوربي [6].

ج–هناك هيئات مالية نقدية كبيرة ظاهرها تعمل على استقرار الاقتصاد والسياسة قد علا شأنها واتسع تأثيرها وتزايد دورها لتصبح هيئات فوق الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فكان لها الأثر الكبير في التدخل في شؤون الدول لتحط منها بدعوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد أجبرت الدول على نهج سياسات معينة (ذات توجه ليبرالي) وقد أمعنت في التدخل فأرسلت موظفيها للتأكد من مدى الالتزام بالتعليمات التي أصدرتها فأخذت الأمور منحى أخر الوصاية الجديدة أو الاستعمار الجديد [7].

ج–عندما تحدث أمور ذات إشكالية عامة لا تتمكن دولة أو مجموعة من الدول بالوقوف أمامها مثل مشكلات البيئة، والتلوث، والتصحر، والجفاف، وندرة المياه، والبطالة، والجريمة المنظمة، والأوبئة ولا سيما وباء كورونا الذي غزا العالم وانهارت إمكانيات الدول هذا الأمر يحتاج إلى تظافر جهود كافة الدول وتحقيق الاعتماد المتبادل للحدّ من أضرارها وهذا ما يجعل سببا في تنازل الدول عن بعض من سيادتها [8].

د–وضع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على أسس واجبة الاحترام تكفلت الأمم المتحدة بالعمل على منع انتهاكاتها، وقد تستغل هذه الأمور كذريعة لإيقاع أية دولة لم ترضخ للسياسة الأمريكية بالتدخل في شؤونها كما حدث في العراق وليبيا وتونس وسوريا قبل تغيير النظام السياسي.

هـ–إن التجمعات الإقليمية التي انتشرت مع نهاية القرن العشرين تعد متغيرات مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة إذ أنتج الاهتمام بها إنشاء عدد من هذه المنظمات الإقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة **NAFTA** ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي **APEC** في 1989 في حين أنشأت في 2008 منظمة البريكس **BRICS** المتكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وهذه المنظمات وغيرها، تكون مؤثرة وذات رؤوس أموال هائلة ولها إمكانية التدخل في شؤون الدول والتأثير على قراراتها [9].

2-تدويل الأزمات بعد اتساع دائرة تأثيرها:

عندما تتعقد الأزمات وتزداد مساحة تأثيرها فيتوجب استقدام أطراف مؤثرة وفاعلة في التوازنات الجيوستراتيجية للحيلولة من اتساعها، وعُدَّ امر تدويل[10] هذه الأزمات والقضايا[11] وحلها دوليا أمرا لابد منه، إذ تتحاشى الدول العظمى من المواجهة المباشرة وتترك ذلك ليتم تصفيتها في ساحات لا تكلفهم الكثير أو تأجيلها على وفق تطبيق القانون الدولي أو من خلال مجلس الأمن أو الركون الى اتفاقيات تضمن مصالح القوى الفاعلة وبهذا فان التدخل في الشؤون الداخلية بات واضحا وهو أحد مسارات التدويل وكان رد الفعل من كثير من الدول لا سيما العربية كان رافضًا لما يجري بعده تدخل في الشؤون الداخلية[12]، ومن الأمثلة على

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ذلك تدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي وما طرح في المبادرة الخليجية لتصفية الأزمة اليمنية ما بين المؤتمر الوطني العام والتيارات المكونة للوفاق الوطني اليمني، كذلك في الحرب التي دارت في سوريا لإسقاط النظام بسبب تقاطع المصالح ما بين السعودية وقطر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة في حين تدعم الصين وروسيا وايران بقاء النظام السوري[13]، ورغم ذلك فقد انهار ذلك النظام بدعم خارجي للمعارضة التي سيطرت على الحكم في سوريا.

3-التخلي عن حالة الدفاع الشامل بسبب تغيير مضامين القوة:

إن عصر العولمة الذي فتح الطريق واسعا أمام حركة الناس والحاجات وقبل ذلك العقول البشرية وكان سببا وراء انهيار الحدود جعل من الأمن الشامل أسطورة بل خرافة كما يقول بريجنسكي [14].

إن التغييرات الهائلة والتقدم العلمي الكبير في مجال التكنولوجيا والعلوم الأخرى وسعة المصالح وتشابكها بين وحدات النظام الدولي جعل من الحاجة الى الأمن كبيرة جدا ولكن بمستويات مختلفة وبوسائل متنوعة واليات جديدة تتناسب مع ما استجد من متغيرات استراتيجية فلم يعد الأمن أمنا عسكريًا بل الأمن اقتصادي، واجتماعي، وصحي، ومائي وعلمي فضلا عن الأمن السياسي بل تعدى ذلك الى الأمن السيبراني وأمن الحواسيب وإن احتواء هذه الأمور وقيادتها والسيطرة عليها أصبحت غاية في التعقيد والتدخل والصعوبة[15]، وإدراكا من صانعي القرار ومتخذيه في الدول الكبرى توجب وبشكل جدي البحث في أطر التعاون والتكامل لمعالجة المشكلات والاختلافات بدلًا من سلوك دوري دروب الصراع والنفور والحرب. إن بعد أحداث 11 أيلول 2001 تمكنت الدول من توفير سياسات، تطورت جوانبها الجيوسياسية- الأمنية لتجعلها من ضمن نسق التعاون ما بين الدول متجاوزة معها قضايا الأمن التقليدي لكي تتجنب التهديدات غير التقليدية أو لتمنعها من الحدوث [16].

ولقد كان لاستخدام القوة بشتى أنواعها تأثير على العلاقات الدولية فتطورت وأصبح لها محددات خاصة تتفاعل معها في مجالات وانطقه معينة فالدول التي توصف بانها قوية لا يعني بالضرورة أنها قادرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى في كافة الاتجاهات فالهند دولة متقدمة في مجال التكنولوجيا والفلك لكنها لا تؤثر على باكستان كثيرا في الأمن العسكري وكوريا الشمالية يمكنها أن تهدد كوريا الجنوبية عسكريا لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصاديا أو ثقافيا كما أن هناك عدد من الدول لها حيازة عنصر قوة محدد وحيازتها له لا تعني أنها قادرة على استخدامه بالتأثير على جميع أنماط القوى الأخرى فالتوازنات الجيوستراتيجية تشمل أنماط القوة كافة ولا تحدد بنمط واحد كان يكون النمط العسكري وإن كان ذو أهمية كبيرة[17]، ولقد بات واضحا أن عناصر القوة الثابتة لم تعد تمتلك ذات التأثير السادس فالجغرافية الواسعة والموقع الجغرافي والحدود الطبيعية وكثرة عدد السكان وتوافر الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط والممرات المائية لا تشكل منصة دفاعية غير مشكوك فيها وان امتلكتها مع الحرب الجوية وامتلاك الصواريخ البالستية وتطور القوة الافتراضية[18]، وطائرات الدرونز،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وأنواع جديدة للقوة كالقوة الذكية والقوة الناعمة وقد أكد ذلك الكثير من المختصين ومنهم الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي[19].

4-انتشار المعرفة وثورة الشعوب:

إن انتشار التكنولوجيا وتوفر أجهزة الحاسوب وتطورها زادت قدرة أفراد المجتمع على اكتساب المعرفة واستخدامها ومعرفة ما يجري في المجتمعات الأخرى وكيف تحيا وكيف تعيش تلك الشعوب.

إن انتشار الوعي الشعبي يدفع الناس إلى ادراك الأهداف ودعم المصالح الوطنية وتصحيح الأخطاء وبالنتيجة تحقيق تطلعات المجتمع[20]، وإن جميع أنحاء العالم بدأ التغيير بسبب ثورة التكنولوجيا والاتصالات والكشف عن الحقائق ففي المجتمعات العربية بدأ الحراك الشعبي نحو تحقيق الديمقراطية وإن ركبت الموجة من قبل الآخرين لتسيسها لصالحهم، وكذلك هناك حراك سياسي عربي للاعتراض على قرارات صانع القرار واستعماره للشعوب المغلوب على أمرهم مثلما حدث في فرنسا وأمريكا ودول أخرى فشعوبهم اعترضت ثائرة على ما يحدث في غزة ولكن الوعي الشعبي قد تستغله قوى فاعلة محلية أو إقليمية أو دولية تدفع بهم لتغيير الساحة لتصيغه على وفق مصالحها وهذا ما حدث فعلًا مع ما سمي بالربيع العربي للتخلص من الدكتاتورية ونشر الديمقراطية وقد كان ذلك واضحا في مدة حكم أوباما وعلى وفق ما يدعون كما قد سبقته في ذلك إدارة حكم بوش الابن تحت ذريعة الحرب على الإرهاب لتسويغ سياسة جيوسياسية أكثر عدوانية وتمكنوا بعد نشر قواتهم العسكرية للقضاء على ما يدعونه بالتهديدات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لإنشاء مشروعهم الشرق الأوسط الجديد الذي تبناه المحافظون الجدد وأتم الإعلان عنه في حزيران 2004 من قبل الدول الثمان الكبرى[21]

من جهة أخرى وعلى صعيد السياسة الدولية كانت الرغبة والتفاعلات تشير إلى إقامة تحالفات استراتيجية في مجالات مختلفة تشمل الاقتصادية والأمنية والاستخبارية فضلا عن التكنولوجية وهذا ما أشار إليه المسؤول السابق في (**KGB**) بريماكوف وزير الخارجية السابق للاتحاد السوفيتي وضرورة إنشاء قوة دولية تجمع روسيا والهند والصين لإعادة توازن القوى مع الولايات الأمريكية وتحدث توازنات جيوستراتيجية عالمية[22].

المحور الثاني : التحولات الجيواقتصادية

إن صناع القرار عند صياغة السياسات العليا لبلدانهم يستحضرون ما لديهم من عناصر قوة وما حدث من متغيرات جيواقتصادية [23] على المستوى الدولي وذلك لتعظيم المنفعة وتقليل الأثار السلبية الناتجة من التفاعلات الدولية. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أخذت الأمور تنحاز إلى الجانب الاقتصادي وبرزت معه ظواهر عديدة كاتساع الاعتماد المتبادل عالميا وظاهرة العولمة وتجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي كما في الاتحاد الأوربي وفي أمريكا الشمالية كانت اتفاقية التجارة الحرة وفي جانب آخر كان الاتجاه نحو نشر دعوات ليبرالية لتحرير الأسواق مثلما شهد النظام الدولي نشوء منظمات اقتصادية عالمية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإن هذه التحولات الاقتصادية الكبيرة قادتنا إلى ظهور توازنات عالمية جديدة وقد ارتكزت على مجموعة من العوامل أهمها[24]:

1-العمل على وفق مبادئ العولمة أي إن فتح الحدود وعدم الاستبعاد.

2-العمل على وفق سياسات قوى السوق التنافسي وفسح المجال للأفراد والشركات.

3-لا يحق للدولة احتكار السوق وتحديده بضوابط.

4-العمل وفق قواعد منظمة التجارة العالمية.

5-العمل بحرية بعيد عن محددات الدين واللغة والقومية.

6-ومن اهم التحولات الجيواقتصادية المؤثرة التوازنات الجيوستراتيجية العالمية هي:

أ-العولمة: وتعني تحرير التجارة وسهولة انتقال رؤوس الأموال والشغيلة وانتشار المعلومات والأفكار كما أنها تعتمد وتركز في اعتمادها على ظاهرة الاعتمادية المتبادلة[25] وتعد العولمة من اهم المتغيرات الجيواقتصادية لما أنتجته من تأثيرات انعكست على ممارسات وتفاعلات الدول على اختلافها وتنوعها وكانت آلة سحرية لتقليص بعدي الزمان والمكان أدى ذلك إلى تشابك وتداخل مصالح الدول وسياستها فضلًا عن الجوانب الحضارية والثقافية وجعلها ذات نطاق عالمي من جهة ومن جهة أخرى أزالت الكثير من الخصوصية وأضعفت مكانة القيم وبهذا فقدت الدول الكثير من هيبتها وسيادتها وكما فرضت وجود شركات عالمية تتميز برؤوس الأموال الكبيرة وعلاقتها الواسعة وهيمنتها المتزايدة أضرت بشكل مباشر بالاقتصاديات الوطنية وشركاتها الناشئة الصغيرة للتباين الكبير وبذلك فقد أحدثت خللا في التوازنات الجيوستراتيجية والجيواقتصادية عالميا[26].

وفي ظل العولمة بات التحكم التقليدي للدول هشا متراجعا لا سيما وبروز شركات العولمة وبهذا فقد انتقل مركز الاقتصاديين من الوطن الأم إلى فضاء أوسع هو العالمية ومن الدولة ومن الدولة القومية [27] إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية وهذا الأمر يعد جوهر العولمة الاقتصادية مثلما أن العالمي ومتغيراته هو محور الاهتمام العالمي. إن العولمة أول أهدافها واهمها هي الاستثمارات وحركة رأس المال وكافة الموارد والسياسات والقرارات التي ترضخ إلى قرارات المؤسسات العالمية والتكتلات التجارية والشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها إلى متطلبات الاقتصادات الوطنية التي خسرت وطنيتها وذابت في الاقتصاد العالمي وبهذا فقد ارتبطت الاقتصاديات مع بعضها رغما عنها وبلغت الاستثمارات مستويات غير معهودة قادت نحو دفع حركة التحول الجيواقتصادية منتجا توازنات[28] جيوستراتيجية جديدة ومما يجدر ذكره إن التحولات الجيواقتصادية هي تطبيقات عملية جديدة لحالة استعمار جديدة إذ إن حركة التجارة وفرض حركة رؤوس الأموال والأفكار والعمالة تعد الخطوة الأولى تليها الخطوة الثانية وهي البحث والتفتيش عن أسواق لسلعها الكثيرة المتنوعة التي لا يمكن أن تنافسها سلع البلدان النامية والناشئة حديثا وبهذا ولدت لدينا حالة لا مساواة ولا عدالة مسوغة ومشروعة وعلى الآخرين قبولها أحدثت معها خللا في حركة التوازن الجيواقتصادي العالمي الذي بدوره يعد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

خرقا أمنيا كونه يهدد مصالح الدول والأفراد وحتى قيمهم ومعتقداتهم فتفشت الأفكار وتفتت الجبهات الداخلية وضعفت وشائج العلاقات الاجتماعية [29] مما أدى إلى الكثير من الفوضى والتعقيد والتشابك بسبب التحولات الاقتصادية الكبيرة.

ب–الأزمات المالية والاقتصادية: إن التحولات والتغيرات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية إعادة هيكلية الاقتصادات والأسواق العالمية ولما كان الاقتصاد الأمريكي هو الأكثر ظهورا والأوسع تأثيرا أصبح مركزًا لاستقطاب الاستثمارات وجذب الفوائض الاقتصادية العالمية لاسيما بعد بروز الاقتصاد المالي وهيمنته على الاقتصاد السلعي[30] في إطار ذلك اتجهت أزمات الاقتصاد الرأسمالي لأن تكون أزمات مالية أكثر من كونها أزمات اقتصادية وبذلك أصبحت عامل تهديد لكافة الأنشطة الاقتصادية محليًا وعالميًا وأصبحت الأنشطة المالية أكبر مما يحتاجه الاقتصاد السلعي وحركة التجارة الدولية[31]. إن أزمة الكساد الكبير 1929 كانت نتيجة الانحراف الكبير وعدم ضبط الاستثمارات المالية الذي كان بسبب عدم السيطرة على سعر الفائدة وبيع الديون والمقامرة وقد امتدت تلك الأزمة حتى 1933 ومثلها أزمة آسيا في عام 1997 إذ شهدت الدول الأسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلند بعد قرار تقويم عملتها من قبل الحكومة ومحاولاتها الفاشلة إلى إعادتها إلى طبيعتها بعد موجة مضاربات تعرضت لها [32]

أما أزمة الرهون العقارية في أمريكا في عام 2007 فقد اتسمت بندرة السيولة في أسواق الائتمان مع انكماش كبير في قطاع العقارات داخلها بسبب البيع بالآجل لمحدودي الدخل وبشروط تبدو سهلة ابتداءً ولكن العقود كانت بمثابة فخ وفيها التفاف على قوانين الدولة بجعل القسط يرتفع مع طول المدة وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ الفوائد ثلاثة أضعاف وتسمى الرهن العقاري ذو الفائدة القابلة للتغيير [33] .

ومن الملاحظ أن الأزمة المالية والاقتصادية بدت واضحة جلية من خلال مؤشرات البورصة العالمية والإقليمية ففي مؤشر جونز كان الانخفاض أكثر من 45% ومؤشر ستاندرد اند بورس (**Standard and Poor's**) بنسبة أكبر ولم تكن الدول العربية بأحسن من هذا الحال أو بمعزل بل بالعكس فالانخفاض في البورصة المصرية وصل الى 70%، وفي الإمارات العربية كان الانخفاض 72%اجمالا، إن العالم فقد أكثر من 40% من ثروته كما انتقل الانهيار من سوق الأسهم إلى سوق العملات والسلع [34].

ولقد استمر الانخفاض وتحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية بفعل التباطؤ الاقتصادي والكساد وانخفاض الواردات وقد تأثر حال المال والاقتصاد في الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا فتقلصت معه الطاقة الإنتاجية وأنتجت زيادة في معدلات البطالة وتردت مستويات دخول الأفراد ويذكر أن حجم التجارة الدولية انخفض بنسبة 11% ولم يكن الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن الانخفاض إذ انخفض هو الآخر بنسبة 25% وقدرت الخسائر في الاستثمارات العربية 25 ترليون دولار [35].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0200203

ج-أسواق الطاقة وتنافس القوى: إن النفط والغاز يعدان أهم العناصر الحيوية في النشاط الاقتصادي وهما الوقود الأساس للصناعات والعمليات الحربية حول العالم إذ إنه يشهد تصاعداً في فعل وتأثير العوامل الجيوسياسية والاقتصادية فضلًا عن العسكرية في أسواق الطاقة العالمية نتيجة لتقاطع المصالح ما بين الدول ومع زيادة استهلاك هذين العنصرين دفع القوى العالمية للسيطرة على أسواقها ومنابعها وبحسب تقديرات 2013 تستهلك أمريكا لوحدها 19000000 تسعة عشر مليون برميل والصين 9000000 واليابان 4500000 وروسيا 2200000 برميل نفط يوميا[36]، ولكي تحافظ كل وحدة في النظام الدولي على ترتيبها فيه محافظة على مصالحها الحيوية جعلها تدخل في صراعات متزايدة كتحقيق التوازن مع القوى المنافسة وقد تشتد هذه الصراعات ما بينها للسيطرة على المناطق الجيوستراتيجية (الدول المنتجة) وتحويله إلى ساحات حرب مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال بالتوازنات الجيوستراتيجية وكما هو الحال في ليبيا وسوريا وحتى منطقة الخليج ولو أنها ما زالت ساحة تنافس ولم ترقَ إلى ساحة حرب[37]

في بداية القرن الحالي اصبح الغاز الطبيعي مادة الطاقة الرئيسي بسبب تراجع احتياطات النفط أو لأنه الأفضل والأقل خطرا على البيئة من الغاز الصخري وبهذا فإن السيطرة والتحكم بالمناطق الغنية المتمثلة بمنطقة الخليج بما في ذلك دولة ايران يعد وجهاً من أوجه الصراع الدولي ما بين الدول الكبرى[38]، ومما يجدر ذكره أن الدروس المستخلصة للقيادات في روسيا بينت لهم إن أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي هي حمى التسلح والغلو فيه وترك ما هو أهم وهو السيطرة على عوالم الطاقة لبناء أية دولة صناعية كبرى أم الولايات المتحدة الأمريكية فلم يفتها الأمر فقد تحركت في مناطق الطاقة منذ عقود من الزمن مكنتهم من النمو والسيطرة على القرار السياسي مما دفع الروس للحركة باتجاه مكامن الطاقة وعملوا على احتكار الغاز في مناطق إنتاجها أو نقلها وتسويقها على نطاق واسع في وقت تراجع معه احتياطي النفط عالميا، إن هذا الفعل بالنسبة للقوى العالمية يعد أساس الصراع الدولي وعلى كافة المستويات الإقليمية والدولية[39]، إذ أن الرئيس الروسي بوتين وضع استراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في وجود الغاز من روسيا الى أذربيجان وحتى ايران(للتسويق) وصولا الى منطقة الشرق الأوسط لتضيق الخناق على الاقتصاد الأوربي المخطط له أن يعتمد ولعقود على الغاز أولا كبديل عن النفط وذهب التنافس ما بين روسيا والولايات المتحدة الى إن روسيا بادرت الى شراء غاز آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر مناقصة لإبعادهم عن العمل بخط أنابيب نابكو، كما إن تقسيم مناطق نفوذ الطاقة تشكل جزء كبير من مستقبل الجيوستراتيجية العالمية[40]، وان التزاحم لغرض الهيمنة على خطوط نقل الطاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين يمثل جزءا منه للسيطرة على أوربا وعلى مصادر الغاز. إن مشروع أمريكا نابكو ومركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود ومخازنه في تركيا ومساره إلى دول أوربا الشرقية بلغاريا ورومانيا أوربا الغربية التشيك وكرواتيا وسلوفانيا فيما يكون مشروع روسيا في شقيه الشمالي والجنوبي الذي يقطع الطريق على أمريكا عبر الآتي [41]:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

1-السيل الشمالي: يتجه من روسيا الى البحر الأسود فبلغاريا عندها يتقسم ليمر باليونان وجنوب إيطاليا وإلى هنغاريا ثم النمسا ويذكر أن الصين بدأت بتنويع مصادر طاقتها كونها قد اعتمدت أصلا في معظم إمداداتها من الشرق الأوسط ولاضطراب أجواء المنطقة سياسيا اتخذت قرارها في إطار استراتيجية بعيدة المدى مع روسيا لتفادي الاعتماد على منطقة واحدة ولتضمن تدفق الإمدادات بشكل متغير وتحرص الصين على مرور واردات الطاقة عبر مضيق ملقا إذ يشكل نقطة ضعف استراتيجية حيث إن 80% من إمداداتها تمر خلاله ولكون الولايات المتحدة الأمريكية منتشرة عبر مسالك الملاحة البحرية فان إغلاق هذا المضيق أو اذا فرض حصار أمريكي اقتصادي سيحول دون وصول هذه الإمدادات وهذا الموضوع يشكل عائق كبير، ولذلك نجد انه الصين وجدت في روسيا مصدرا بديلا عبر البر ويتيح لها تجاوز أي حصار بحري يحتمل[42]، وهناك خطوط أخرى محتملة احدهما الخط الإيراني – الباكستاني فانه يشكل عامل مهم في التوازنات الجيوستراتيجية لصالح روسيا[43] الذي تحاول الولايات المتحدة منع إكماله. إن موضوع الهيمنة على منابع تدفق النفط والغاز ومعابره وطرق إمداده حتى وصوله الى المستهلك النهائي وتحقيق الأمن أو الحرب على الإرهاب كما تدعيه الولايات المتحدة يجعلها تحت تأثير عاملين مهمين هما داخلي الأمريكي المتحكم بشركات الطاقة والنفط والغاز والثاني خارجي تحدده الدول المصدرة للنفط فمن جهة إن اللوبي النفطي الداخلي يدفع بالإدارة الأمريكية باتجاه فرض إرادتها خارجيا لتامين اكبر قدر من النفط والغاز وهو ما يصب في تحقيق مصالح شركاتها وعلى راس هذه الشركات اكسون موبيل وتشيفرون تكساسو ولكن من جهة أخرى فان التدخل الخارجي يترك أثرا كبيرا في الوضع السياسي والإستراتيجي كما حدث في احتلال أفغانستان والعراق[44].

إن معظم الدول الأوربية تشكل أطرافا مطيعة للولايات المتحدة الأمريكية فماشنه حلف الناتو على دولة ليبيا وما حدث في سوريا يقع ضمن فريقين الأول يضم أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا والسعودية وقطر، أما الثاني فيتكون من روسيا والصين وايران، وهذا يدل على الاحتلال الجيوستراتيجي ومحاولة كل طرف فرض سيطرته على مصادر الطاقة ليضمن هيمنته على العالم لاسيما مصادر الطاقة الرئيسة الآسيوية القوقازية[45]، كما إن التنافس الروسي الصيني من جهة والولايات المتحدة ودول أوربا من جهة أخرى يمثلان انموذجا جديدا لإدارة التنافس وتوجيه حركة التوازنات ويؤكدان على أهمية الطاقة ليس من الناحية الاقتصادية فحسب بل كونها محركا للصراعات ومؤشرا على عناصر القوة لدول المنشأ أو دول الممر أو المصب وبهذا فان عنصر الطاقة هو الذي يرسم ملامح النظام الدولي وعامل مهم في بلورة التوازنات ما بين الدول الكبرى والدول الراغبة في الصعود[46].

2-الشركات متعددة الجنسية:

الشركات متعددة الجنسية أو العابرة للوطنية أو القومية هدفها الربح وتقع في اطار الإنتاج الرأسمالي وذات شخصية قانونية مستقلة تتواجد في دول متعددة لها مركز تنظيم وصلاحية في إصدار القرار لديها المرونة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الجغرافية من ناحية القدرة على تحويل مواردها من بلد لأخر[47]كما أنها تعد احدى الوسائل المؤثرة في التوازنات الجيواقتصادية الرئيسة وهي احدى إنتاجات العولمة وتتميز بضخامة أموالها وتعدد أماكن إنتاجها وتسويقها لمنتجاتها وتنوع أنشطتها همها الربح ومعتمدة على التطور الحاصل[48]، في المجال التقني والاتصالات والاعتماد المتبادل غايتها الثروة والقوة ومكنها من ذلك اعتمادها على العلم والمعرفة واستقطاب الكفاءات الشابة هيأ لها الوقوف على ارض صلبة وطيف واسع من الاختراعات زاد من انتشارها السريع وربحها الضخم فأصبحت فاعلا جديدا في الاقتصاد والمال مما جعل الدول تتخلى عن بعض أدوارها لهذه الشركات[49].

إن النمو الهائل في إمكانيات الشركات متعددة الجنسيات جعل من الجيواقتصادية العالمية ملعبا استحوذت عليه تأثيرا من الدول فتشير التقديرات الى إن عددها يناهز 450000 شركة لها شركات فرعية تصل الى 280000 الف تنتشر في كل بقاع العالم بعدها مقاليد الاقتصاد سواء على مستوى رؤوس الأموال أو عمليات الإنتاج راس مالها يقدر ب سبعة ترليون دولار أمريكي ولديها القدرة على النفع والضرر بالأمن القومي فقد تعمل على تهريب المخدرات أو غسيل الأموال وبيع الأسلحة وتبلغ نشاطاتها 400 مليار دولار سنويا وتشكل 8% من حجم التجارة الدولية [50]، ولعل أكثر أدوار الفاعلين من غير الدول تأثيرا وأهمية هو دور الشركات متعددة الجنسية فقد قامت بقلب حكومات منتخبة واستغلت دولا مختلفة وتورطت بنشاطات غير قانونية وتجاهلت حقوق الإنسان وقد شوهت البيئة وأفسدت محيطها عمدا، فمثلا إن شركة اي تي تي وشركة انا كوندا وبمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أطاحت بحكومة رئيس تشيلي الأسبق" سلفادور إيزابيلينو أليندي غوسينز " الاشتراكية المنتخبة ديمقراطيا[51].

ومن نشاطات هذه الشركات قيامها بنقل فروعها إلى الخارج، أو غلقها سواء بطلب من الدولة، أو إحساسها بالتدخل والتأثير على أرباحها والتنسيق مع شركات أخرى على مراقبة سياسة الدولة المقصودة تجاه الاستثمار الأجنبي فإن لاحظت هذه الشركة عدم ملائمة بيئة السوق نزحت بقية الشركات المستثمرة مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملات والأسهم والسندات لهذه الدول المضيفة الأمر الذي ينجم عنه انخفاض احتياطي مصرفها من العملات الأجنبية ويتبعها موجة من الإفلاس الجماعي مثلما حدث في المكسيك 1994 وجنوب شرق آسيا 1990[52]، وبهذا فقد حققت ما تسعى إليه الليبرالية الجديدة في إبعاد الدولة عن الشعب وتشجيع الفساد وبهذا فقد أجبرت الدولة للتنازل عن أهم واجباتها وهي السيادة الوطنية إذ إن هذه الشركات تمتلك نقودا مقبولة الدفع وهي بطاقات الائتمان التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية وهناك تأكيد لفقدان الدولة القومية لأهميتها وتقليص سيادتها أمام الشركات التي من المؤكد أنها تتدخل في شؤونها لتمسي سببا بتبديد الحياة السياسية بعدما أفسدت شؤونها الاقتصادية[53]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0200203

المحور الثالث : التحولات التكنوعسكرية

إن وراء التطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها متطلبات أمنية معنية بوجود القوة وتأثيرها فاستجاب له العلم وتطبيقات التكنولوجيا لتنتج ملامح جديدة لم يعهدها النظام الدولي ولكون السياسة والأمن مرتبطان ارتباطا وثيقا جعل من التكنلوجيا تقدم خدمات وأدوات ووسائل لإشعال الحرب واحتلال الدول واستعباد الشعوب أكثر من فعاليات السلم والإنسانية.

إن وحدات النظام الدولي لها تراتبية فيه بحسب ما تمتلك من عناصر القوة وعندما تكون هناك تحولات فيها تقوم الدول باحتوائها باستراتيجيات مختلفة تبدأ بالتعاون أو التنافس أو الصراع من أجل احتلال مكانه مهمة من ضمن مراكز القوى أو التحقيق مصلحة معينة أو على الأقل المحافظة على ما لديها من مكتسبات ولهذا السبب فان الدول تتنافس لبسط نفوذها على المناطق الجيوستراتيجية باستخدام شتى الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتامين حصولها على المواد الحيوية , لقد أصبح السعي للحصول على المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية عنصرا مهما في رفع مستوى ومستقبل القوة الوطنية كي تجد لنفسها محلا في التوازنات الجيوستراتيجية[54]. من هناك أصبحت قوة الدولة مرهونة بالمتغيرات التكنولوجية وان التحول التكنولوجي للدول يدفعها لان تكون في صدارة التفاعلات الدولية والمجتمع الدولي إذ إن هذا التطور التكنولوجي يعني توفر تقنيات عسكرية دون أن تقع تحت وصاية دولة ما أو رحمة احتكارها هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الدول المتقدمة تكنولوجيا لديها بناء اقتصادي وعلاقات تجارية دولية مؤثرة وفعالة , كما إن الفعالية ومدى كفاءة أجهزة الدولة المعنية بالتخطيط السياسي والاستراتيجي وقدرتها على رصد وتحليل المتغيرات الجديدة وربطها في اطار تعزيز المصلحة الوطنية بالأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية ليس بوصفها مجالات منفصلة وإنما تكمل بعضها وتصب في مصلحة الدولة لتحقيق أهدافها الشاملة[55]

إن للتغيرات التكنولوجية والابتكارات الجديدة في تقنيات الحروب تعطي ميزة للجهة التي تمكنت من ابتكارها حتى لا يتمكن الخصم من ابتكار مضادا لها ولقد كانت هناك أدلة وشواهد على ذلك ففي الحرب العالمية الثانية كانت الغواصة ذلك الاختراع الألماني المهم الذي سجل انتصارا كبيرا على الأسطول البحري الإنكليزي رغم تطوره في حينه حتى تمكنت بريطانيا من إيجاد نظام القوافل بينما تمكنت بريطانيا من اختراع الدبابة وكانت عنصرا من عناصر انتصار الحلفاء على المحور الألماني[56]، ثم حدث تطور تكنولوجيا للتنسيق ما بين القوات الثلاث البرية والبحرية والجوية للمحور فاحدث انتصارا نوعيا لألمانيا واليابان وفي مرحلة من مراحل الحرب تغيرت الأمور لصالح أمريكا بعد ابتكار وإنتاج واستخدام السلاح النووي وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ضرب اليابان بقنبلتين نوويتين في هيروشيما وناكازاكي[57]، ومعها انهارت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ونشأت دولتين عظيمتين جديدتين أحدثتا تغييرا في توزيع القوى الدولية فكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبهذا تغيرت معه طبيعة وشكل التوازنات الجيوستراتيجية تغييرا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

جوهريا فقد تراجعت الدول الأوربية الفاعلة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا بتراجع قوتها وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والتحاد السوفيتي آنذاك يمتلكا القوة والتأثير في العالم اجمع[58]

إن ابتكار الأسلحة النووية غير العلاقات الدولية منتجا سياسات وإستراتيجيات جديدة تحكمت بساحات الصراع والتنافس بين قطبي التوازن مثلما غيرت بالفكر والعقائد العسكرية وكان ذلك الأمر سببًا لاندفاع الدول من السعي لامتلاك التكنولوجيا والدخول في سياق التسلح [59] وأهم من دخل هذا المضمار؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

بعد استخدام القنبلة النووية استحدثت استراتيجيات جديدة غيرت من طبيعة التوازنات الدولية وانتقلت من توازن القوى إلى توازن الردع النووي إذ إن التقدم التكنولوجي في تصنيع الأسلحة النووية دمج مع الأسلحة التقليدية فأصبح مفهوم القوة أكثر تعقيدا وانقلبت العقيدة العسكرية والاستراتيجيات العسكرية مما جعل الدول تتبني استراتيجيات للتفوق والتوازن واستحداث أنواع جديدة من الحروب الذكية والإلكترونية وقد لا تعي هذه الدول الأبعاد المستقبلية لهذه التطبيقات العسكرية الجديدة وما تنتجه من تأثير سياسي [60].

لقد شكلت الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والكيمياوية والطائرات ومنظومات الدفاع الصاروخية والأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار والأسلحة الذكية هاجسًا مرعبًا دفع الدول إلى شاطئ توازن القوى والاستعداد القتالي خشية تقاطع المصالح أو لفرض الهيمنة من دولة جارة أو منافسة فازدادت الجيوش واستغلت الأموال لا لصالح البناء والتطوير والرفاهية فازداد بذلك الفقر والجهل والمرض وكل ذلك بسبب انعدام الثقة وسقوط الأخلاق مقابل تحقيق المصالح، وان التكنولوجيا العسكرية تطورت كثيرا لحماية الأمن القومي وبات تأثيرها في التوازنات الجيوستراتيجية اشد تأثيرا واخطر في الرؤى كونها مرتكز القوة وذراعها الحاسم[61].

ولعل في كتاب أصدر المؤلفان الأمريكيان الفن وهايدي توفلر " الحرب والحرب المضادة" تضمن أسباب الحرب وعدّوها بأنها انعكاس لأسلوب الإنتاج السائد في تلك الفترة الزمنية وفيما ذكروا أن العالم المدني قرين بثلاث مراحل تطور حضارية مختلفة فكانت المرحلة الأولى وحتى منتصف القرن الثامن عشر كانت الزراعة مصدرا للقوة والثروة بعدها قامت الثورة الصناعية والتي امتدت حتى منتصف القرن العشرين بعدها ثورة المعلومات والاتصالات وقد واكبت الحرب كل هذه الثورات فتماهت مع الثورة وحشدت الأعداد البشرية وارتكزت مع الموجة الثانية على القوة التدميرية والطاقة النووية أما المرحلة الثالثة فتحولت من القوة العضلية الى قوة المعرفة والابتكار[62].

وهنا أصبح واضحا أن القوة العسكرية المتلونة من منظومات القيادة والسيطرة والرادار والساتلايت وحركة الصواريخ والطائرات المسيرة وحتى غير المسيرة تعتمد كلها على الاستخدام الذكي للمعلومات ولهذا فان التعرض لهذه الشبكات العسكرية والمدنية (المعلوماتية) يعد تهديدا للأمن القومي، وان أي هجوم عليها هو

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

هجوم عسكري معادي. ومن الجدير بالذكر أن اعتماد المعرفة والمعلوماتية والاتصالات قلل من عديد الجيوش، فالمعلوماتية مثلا هي التي تحدد الإحداثيات وهي التي تطلق الصواريخ بديلا من إرسال الكمائن ومجاميع الاستطلاع العميق وتغني عن معلومات الاستخبارات العسكرية بمعلومات دقيقة تعتمد في بدء المعركة ونهايتها الحاسمة والنصر الأكيد بعيد عن الخسائر البشرية الكبيرة[63]. واستمر تطور التكنولوجيا ونشوء ما يسمى بحرب الفضاء الإلكتروني التي تتسم بسرعتها ودقة تأثيرها وخرقها الكبير لكافة الحواجز واختصارها للمسافات وتتميز بإعطاء من يمتلكها الوقت والمباغتة المحسوبة ولا تحتاج الى ساحات معارك تقليدية إذ يمكن الوصول الى الأهداف إلكترونيا كما أنها تتميز بعالميتها، وهنا يمكن القول مع هذه المواصفات ضياع الحدود بين زمن السلم وزمن الحرب [64].

ويذكر إن الثورة المعلوماتية والتكنولوجية عجلت من مراحل التغيير في النظام الدولي إذ كما نعلم إن الحرب ابتدأت بالأسلحة البسيطة وتطورت ميكانيكيا وبمساعدة صناعة البارود لكن حاليا ارتفعت قدرات وكفاءة الجيوش وأصبحت مواجهة النظم ميزة رئيسة في ميادين القتال وقد تغيرت الموازين واختفت حدود المعركة وحتى قواعد الاشتباك فمن الممكن إن تطلق الصواريخ من الفضاء الخارجي أو قد يحدث هجوم إليكتروني لتضليل أنظمة أسلحة العدو وبهذا فقد ابتكرت نظريات جديدة وعقائد عسكرية جديدة وسعت الدول المتطورة الى تعديل موازين القوة للإبقاء على نظام دولي متوازن[65].

تبين من هنا إن تأثير الدول يكمن في عناصر قوتها وتطورها التكنولوجي فضلا عن قيمتها ومبادئ وثقة الدول بها وسمعتها في النظام الدولي فالدول التي تمتلك خزين أكبر من التكنولوجيا والمعرفة لها اليد الطولى في التطورات التي يشهدها العالم [66].

لاشك إن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع مهيمنة على راس الهرم العالمي لما تمتلكه من قوة عسكرية عناصر بدءً من تدريب المقاتل وحتى الأمن السيبراني فيها وتعدد أنواع الأسلحة المتطورة وشيكاتها المعلوماتية إذ يذكر أن ميزانيتها العسكرية لسنة 2013 بلغت 525 مليار دولار[67] أنفقت على شراء وتطوير سفن حربية فقط و 178,8 مليار دولار و 69,7 مليار دولار على الأبحاث والتطوير وهذا ما بين اهتمامها بالتكنولوجيا وتطور الأمن السيبراني للحفاظ على موقعها في النظام الدولي وخلق حالة توازن مع الدول المنافسة أو الخصوم سالكة طرق جديدة في الصراع والتنافس في ميدان العلاقات الدولية. إن حيازة الجيش الأمريكي للقدرات الفضائية ستكرر ما فعلته أسلحته النووية في التوازنات عندما ختم الحرب العالمية الثانية في هيروشيما وناكازاكي في اليابان [68].

إن سمات العامل العسكري تعتمد على ما حدث من تطورات شملت كافة أنواع الأسلحة مما جعلها تترك أثرا كبيرا ومباشرا على التوازنات الجيوستراتيجية وكما يلي [69]:

1-كي تكسب المعركة عليك بالهجوم المفاجئ والمباغت والاستباقي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2-يتعذر على الدولة التي تتعرض إلى هجوم مباغت وساحق إن تجد الوقت للإفاقة أو إعادة تعبئة قواتها.

3-يتميز الصراع المسلح بالزمن القصير للتحولات الكبيرة في نوعية الأسلحة.

4-نتيجة للقوة التدميرية للأسلحة الجديدة أصبح من غير المرغوب إن تواجه الدول بعضها البعض عسكريا.

ونخلص إلى إن المتغيرات الاستراتيجية تؤثر على عناصر القوة لدى الدول وتبعا لذلك يحدث تغيير في التوازنات الجيوستراتيجية وان الدول التي تمتلك المرونة في السيطرة والتعامل مع تلك المتغيرات لجعلها وسيلة لإدامة قوتها وتحقيق الأثر في حركة التوازنات لصالحها ولتحقيق أهدافها وهذا ما حدث تماما من الولايات المتحدة الأمريكية عند انهيار الاتحاد السوفيتي لتصبح الدولة المهيمنة وسيدة العالم مستفيدة من وسائلها الرأسمالية لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وحتى من مجلس الأمن فضلا عن شركاتها العابرة الوطنية والقومية لتحدث الانفراد الاستراتيجي والتفوق على كل وحدات النظام الدولي(70).

الخاتمة

إن التفاعلات الدولية والشراكات الاستراتيجية التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة على النظام الدولي متمثلة بالصين ودول أوربا والهند واليابان تؤشر باتجاه حركة توازنات مستقبلية نحو أداء استراتيجي ونفوذ تتقاسمه القوى العالمية، وكما يؤكد المفكر الامريكي ناي ان العالم كرقعة شطرنج القوة تعتلي الرقعة والغلبة امريكية ويتنافس الامريكان والصين ودول بازغة اخرى كاليابان والاتحاد الاوربي في الوسط اما ارضية الرقعة فالمتنافسون يتوزعون ما بين الدول والفاعلون من غير الدول وهم كثير من شركات عابرة للقارات الى منظمات اممية وحتى الارهابيون حول القوى الناعمة والمال والثقافة لكل اطيافها والتأثير المالي والتكنولوجي والأمن السيبراني .

أولاً-الاستنتاجات:

1- ان قوة الدولة تتأثر صعودا أو انخفاضاً بالتغييرات الجيوستراتيجية عبر ما ينتج عنها من فرص او تهديدات وبهذا فهي إما أن تستثمر الغرض او تتقي التهديدات سائرة باتجاه دفع حركة التوازنات العالمية، فالدولة التي تحسن استعمال العاب السيطرة والتعامل مع المتغيرات يمكنها تحقيق الأثر الاكبر لصالح اهدافها الوطنية هذا ما نراه واضحا من دور الصين العالمي.

2-شهدت بداية القرن الحالي ان التوازنات الاستراتيجية افرزت اداءً استراتيجيا جديدا وتضمن المزيد من التغيير والانحسار الامريكي من مناطق نفوذه المعتادة وعلى سبيل المثال منطقة الشرق الاوسط وبعد تخريب العراق واحتلاله وتوطين الازمات في الدول العربية واسقاط الحكومات غير السائرة في ركبها توجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى التفاعل غير المباشر والقيادة من الخلف، وفسحت المجال لدول كبيرة امثال الصين وروسيا وأخرى إقليمية كإيران كثيراً ما كانت تحسبهم على قائمة الاعداء للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

3- تنامى الدور الروسي السياسي والدبلوماسي والفاعل في الاحداث اذ انها اظهرت وهي تؤكد انها قطب دولي ساهمت في اعادة الشرعية الدولية من جديد ونفخت الروح في ركام الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أثبتت مواقفها الجيوسياسية انها تعمل على اعادة التوازنات الدولية والحفاظ على السلم والأمن العالميين وحاربت ظاهرة الهيمنة والتفرد والتوسع الامريكي وبذلك شكلت روسيا حدا جيوسياسيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية فما شهدته جزيرة القرم وما حدث لروسيا في 2008 على جورجيا اكد أنها قوة محورية تتجه لأن تكون قطبا منافسا في النظام الدولي والتوازنات الدولية .

4-إن الصين بنهضتها الواسعة واقتصادها المتسارع خطت لنفسها دوراً اساسيا في صياغة التوازنات الدولية في القرن الحادي والعشرين فقد تمكنت من مضاعفة اقتصادها ثلاثة اضعاف من جهة ومن جهة اخرى خصصت جزءً كبير من موازنتها لتوسعة قواتها العسكرية والياتها الحربية مما استفز الولايات المتحدة الأمريكية وتعلن عن تخوفها من الصين ومن قوتها المتنامية وبالنتيجة سيصبح النظام الدولي متعدد الأقطاب.

5-ان التطورات التكنولوجية في كافة مسارات الحياة لاسيما ثورة الاتصالات والمعلومات والذكاء الاصطناعي والعولمة اخترقت حدود الدولة فأخذت من سيادة الدولة.

ثانياً-التوصيات:

1-وفقا لمقولة رئيس وزراء بريطانيا السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل؛ لا توجد صداقات دائمة ولا عداوة دائمة انما توجد مصالح دائمة، هكذا هو محتوى ولب نظرية التوازن الجيوستراتيجي، فالعالم في حالة تغيير مستمرة مدفوعة باعتبارات القوة وعلى الدول ان تنظم علاقاتها ودرجة تفاعلاتها وشراكاتها على هذا النحو لتحقيق التوازن وتأمين المصالح والمحافظة على قيمها وحدودها وشعوبها.

2-يتعيّن أن نبني دولتنا بكافة مستويات الأمن فيها اجتماعيا وعسكريا وجيشا قويا متطورا وصحيا وأمنيا وعلميا وثقافيا.

3-يتعيّن أن نجعل من دولتنا دولة محورية إقليميا، ولا يمكن من بناءها كذلك إلاّ بعد تكامل البناء الأمني على كافة الصعود والمستويات.

4- يتعيّن ألاّ نتجاهل دور وتأثير الدول العظمى وان نتفاعل معها بطرق دبلوماسية نربح معها تحقيق مصالحنا ننأى بدولتنا من كيدها وافتعالها للمؤامرات وزعزعة النظام.

5- يتعيّن أن نجعل من سياستنا الخارجية مفتوحة على جميع الدول دون انحياز الدولة على أخرى.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع:

(1) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2017، ص79.

(2) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن العشرين، ترجمة؛ مجاب الإمام، مكتبة العبيكان للنشر، 2007، ص171.

(3) غسان الغزي، سياسة القوة ومستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص21.

(4) ممدوح محمود منصور، العولمة–دراسة في المفهوم والمظاهر والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003، ص43.

(5) المصدر نفسه، ص53.

(6) غسان الغزي، مصدر سبق ذكره، ص58.

(7) محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية (كتاب السيادة والسلطة)، العدد (56)، 2006، ص120.

(8) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص50.

(9) يأمن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص30.

(10) خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية وهيكلية النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص12.

(11) تدويل الأزمات: مصطلح يستخدم في النظام الدولي لغاية وضع دولة أو إقليم تحت الإدارة المشتركة أو الحماية لدولتين وقد تخطى استخدام المصطلح للتعبير عن الإشراف الدولي على منطقة استراتيجية متنازع عليها الى استخدامه بمعنى تناول القضايا والأزمات على المستوى الدولي.

(12) وائل محمد إسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2013، ص234.

(13) وليد عبد الحي، محددات السياسيين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2021، ص3–4.

(14) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص80.

(15) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة؛ عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص27.

(16) محمد سعد أبو عامود، وليد محمد السيد عمر، مصدر سبق ذكره، ص141–143.

(17) سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص59.

(18) القوة الافتراضية أو الحيز الافتراضي ويعرف انه الحيز المادي وغير المادي الذي ينشأ من جزء أو كل العناصر الآتية: (حواسيب، أجهزة مكننة، شبكات، معلومات محوسبة، برامج).

(19) خالد وليد محمود، الهجمات عبر الأنترنيت، ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص5–6.

(20) سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مصدر سبق ذكره، ص6.

(21) كريستوفر كوكر، الحرب في عصر المخاطر، ترجمة؛ كرم احمد عبد الاله، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص207.

(22) فتحية اليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011، ص304.

(23) الجيواقتصادية GEOECONOMICS: وهو مصطلح لإحدى التطبيقات الجديدة للجيوستراتيجية وظهر المصطلح بعد نهاية الحرب الباردة وأول من أطلقه المفكر الأمريكي ادواردلي بول، ويذهب الى إن تنافس الحرب الباردة الايدلوجية استبدلت بمنافسة اقتصادية عالمية وتغلبت معها المنافسة المالية والتجارية على القوة العسكرية، وبذلك فان الجيواقتصادية تعبر عن العلاقة بين القوة الاقتصادية والفضاء الجغرافي.
Gyula C, Sllrgai, MA, Geopolitics, Geo-economics and economic intelligence research associates strategic ,Canadian institute strategic studies, 2002, p.11.

(24) محمد فايز فرحان، عولمة الأقاليم – الترتيبات عبر الإقليمية من الأمن الى الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص87.

(25) الاعتمادية المتبادلة: وتعرف بانها حالة العلاقة بين طرفين إذ تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة للطرفين وتحمل التبعية بُعدين اثنين الحساسية والهشاشة، والحساسية تكون الدول حساسة للتغيرات التي تحدث في دولة أخرى كمعدلات التضخم والبطالة. يُنظر: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص65.

(26) Florinel Iftode, How Does Globalization Affect the National Security?, EIRP Proceedings, Vol 6 (2011) , PP.798-799.

(27) السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة –دراسة لاهم المتغيرات التي سحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص275.

(28) هرالد شومان وكريستيانة غريف – العد العكسي للعولمة –عدالة أم تدمير الذات مستقبل العولمة، ترجمة؛ محمد الزاير، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق ،2011، ص38.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

[29] تيري ل ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي، ترجمة؛ وليد شحاتة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص130.

[30] جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي–الأزمة المالية 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص31.

[31] عدنان حسين يونس، الأزمة المالية العالمية واليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (22) جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص27.

[32] جواد كاظم البكري، مصدر سبق ذكره، ص146.

[33] عدنان حسين يونس، مصدر سبق ذكره، ص29.

[34] احمد عبد السلام سليم، استراتيجيات التعامل مع أبعاد الأزمة المالية العالمية، مجلة قضايا سياسية، العدد (26)، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص231.

[35] المصدر نفسه، ص234.

[36] إحصائيات القوة العالمية w.w.w Global Firepower.com .

[37] عمر البشير الترابي، روسيا وتركيا في سوريا.. الغاز الغاز والنفوذ وحروب الوكالة، المجلة، 22 أكتوبر 2012، متاح على الرابط الآتي: https://www.majalla.com/2012/10/article55239356/%

[38] نعوم تشومسكي – صناعة المستقبل – الاحتلال التدخلات... الإمبراطورية والمقاومة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص247–248.

[39] عماد فوزي، حرب الغاز، الصراع على الشرق الأوسط، الغاز أولاً، شبكة فولتير 2012، متاح على الموقع www.VOLTAIRN.NET,ORG/ARTICLE

[40] المصدر نفسه.

[41] عمر العشير الترابي، مصدر سبق ذكره، ص3.

[42] عبد الرحمن المنصوري، حنفية الغاز الصينية – الروسية، الظروف والدلالات، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص3.

[43] احمد ذياب، خط الغاز بين إيران وباكستان، الدواعي والتداعيات ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، 2014، منشور على الموقع: http:// digital.ahram.org.eg/malcata35

[44] شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 2011، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص58.

[45] احمد دباب، مصدر سبق ذكره، ص3.

[46] محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص104.

[47] صفاء إبراهيم الموسوي، الفواعل من غير الدول والأمن العالمي بعد عام 2001، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2021، ص42–43.

[48] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكليات في العلاقات الدولية، دار الشروق، عمّان، 2010، ص52.

[49] ورويك موراي، جغرافيات العولمة، قراءة في تحديات العولمة والاقتصاد والثقافة، ترجمة؛ سعيد مشتاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013، ص153–150.

[50] كارين .أ. بنغست ، ايفان م اريغون، مبادى العلاقات الدولية، ترجمة؛ حسام الدين خضور، دار الفرقد، دمشق، 2013، ص322.

[51] مارتن غرينتش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص274.

[52] خالد المعيني، الحافات الجديدة، التكنولوجيا وأثرها على القوى في العلاقات الدولية، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، 2009، ص191.

[53] ف. ي كرلوف، إمبراطورية كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة؛ منتجب يونس، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2007، ص216.

[54] جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2009، ص149.

[55] كارين أ، منغست وايفان م، اريغوين، مصدر سبق ذكره ص193.

[56] هادي زعرور، توازن الرعب، القوى العسكرية العالمية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت 2013، ص21.

[57] توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة؛ نزهت طيب، أكرم حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص271.

[58] محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص109.

[59] جميل مطر، تطويع الخصم – الصفوف الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص45.

[60] برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة؛ عبد الهادي الإدريسي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2011، ص47.

[61] يأمن خالد كيوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص30.

[62] Aluin and Heidi tohler ,war and anti-war survival at dawn of the 21 at century Boston ,A-M-little brown and co, 1993, pp.12-16 .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(63) سلمان رشيد سلمان، مصدر سبق ذكره، ص182.

(64) ريتشارد ايه كلارك، وروبرت كيه كنك، حرب الفضاء الإلكتروني –الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2012، ص113.

(65) توماس شبلج، استراتيجية الصراع، ترجمة؛ نزهت طيب، أكرم حمدان مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2010، ص271.

(66) فهد الغرابي الحارثي، المعرفة قوة والحرية الضياء – المستقبل ليس هدية، المستقبل إنجاز، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2010، ص492.

(67) جيمس ريفي وآخرون، النشرة الاقتصادية، النمو الاقتصادي العالمي مجموعة سامبا المالية، الرياض، 2013، ص4.

(68) خالد المعيني، مصدر سبق ذكره، ص102.

(69) يأمن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص70.

(70) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص115.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0